



بلاغ

ندوة الأعمال الاجتماعية عرفت نجاحا كبيرا:

والجامعة المغربية للفلاحة تدعو السيد الوزير إلى التدخل العاجل من أجل إيجاد حل ووضع حد للاحتقان الاجتماعي بالقطاع

عقدت الجامعة المغربية للفلاحة ندوة عبر تقنية التناظر عن بعد، حول الأعمال الاجتماعية تحت عنوان " الخدمات الاجتماعية لمؤسسة FOS-Agri: الواقع وانتظارات المنخرطين "، وذلك يوم الجمعة 19 فبراير 2021، وقد تابع المنخرطون والمنخرطات من جميع الجهات هذه الندوة باهتمام كبير. وتأتي هذه الندوة كحطة تواصلية وتحسيسية بعد سلسلة من الإجراءات التي خاضتها الجامعة المغربية للفلاحة والتي تروم تسليط الضوء على تدني خدمات مؤسسة الأعمال الاجتماعية وارتفاع واجبات الانخراط، وأهم هذه الإجراءات:

- إصدار بلاغ بتاريخ 19 نونبر 2020 بعد المذكرة الصادرة عن مؤسسة FOS-Agri بتاريخ 17 نونبر 2020 بشأن الزيادة في واجبات الانخراط والتي عبرت فيها الجامعة المغربية للفلاحة عن رفضها المطلق لهذا القرار؛
- مراسلة السيد الوزير بتاريخ 10 دجنبر 2020 قصد التدخل للتراجع عن قرار الزيادة في واجبات الانخراط؛
- اعتماد عرضة الكترونية عبر من خلالها المنخرطون عن موقفهم الرفض لقرار مؤسسة FOS-Agri الزيادة في واجبات الانخراط وعدم رضاهم عن خدماتها؛
- إصدار بلاغ بتاريخ 25 يناير 2021 تنديدا بالوضع المقلق للقرارات الصادرة عن مؤسسة الأعمال الاجتماعية وتردي مستوى خدماتها وغياب آذان صاغية للوزارة وعدم تفاعلها مع بلاغ ومراسلة الجامعة المغربية للفلاحة؛
- رفع الموضوع إلى الهيئات التشريعية عبر توجيه سؤال برلماني كتابي الى السيد الوزير بتاريخ 15 فبراير 2021 حول خدمات مؤسسة الأعمال الاجتماعية وقرار الزيادة في واجبات الانخراط.

وتجدر الإشارة إلى أن الندوة تناولت ثلاث عروض عقبها تدخلات وأسئلة للمتابعين :

- تطرق العرض الأول إلى الأعمال الاجتماعية بالقطاع الفلاحي في الفترة ما قبل 2004؛
- العرض الثاني تناول الفترة الممتدة من 2007 إلى 2015 والتي تميزت بالمخاض الذي عاشته وزارة الفلاحة لإحياء الأعمال الاجتماعية بالقطاع، وتم بسط المراحل التي مر منها مشروع مؤسسة الأعمال الاجتماعية؛
- فيما تطرق العرض الثالث إلى بسط إنجازات مؤسسة FOS-Agri بين 2015 و2020 والقيام بدراسة مقارنة مع عدد من مؤسسات الأعمال الاجتماعية لقطاعات وزارة أخرى.

ويمكن من خلال العروض والمناقشات وتساؤلات المنخرطين استخلاص النقاط التالية:

- ✓ خدمات يغلب عليها الطابع المركزي وتهتميش الجهات.
- ✓ عدم تنوع الخدمات بما يناسب دخل كل الفئات.
- ✓ غياب تام لمؤسسة الأعمال الاجتماعية أثناء ذروة تفشي وباء كورونا.
- ✓ ارتفاع واجبات الانخراط بالنسبة للخدمات المقدمة مقارنة مع القطاعات الأخرى.
- ✓ الاستغراب من تفعيل الاقتصاعات في غياب تام للاستفادة من الخدمات بل أكثر من ذلك عدم توفر العديد من الموظفين على بطائق انخراطهم منذ 2015 إلى اليوم.

وفي الأخير تؤكد الجامعة المغربية للفلاحة على تشبثها بموقفها القاضي بتبني الترافع من أجل مراجعة واجبات الانخراط وتجهيد الخدمات المقدمة، داعية كل المنخرطين والمنخرطات إلى الانخراط حول منظمتهم العتيدة من أجل إنجاح المحطة النضالية القادمة التي ستعلن عنها الجامعة المغربية للفلاحة قريبا.

